Jadara Journal for Studies and Research
Volume (9), No. (1)(2023), pp: 155-180.
P-ISSN:2313-5824
E-ISSN :2958-2792

مجلة جدارا للدراسات والبحوث
المجلد التاسع
العدد (١)
(2023)

DOI: https://doi.org/10.54161/jrs.v9i1.191
http://journal.jadara.edu.jo

Banking Corporate Islamic Governance and its Relationship to Compliance

Zaid adel meawad alhajaj* and yaser abelkarim al-horani
Department of Islamic banks, Faculty of Finance and Business Administration, The World Islamic Sciences and Education University, Jordan,
*Correspondence: Zaid.adel2018@yahoo.com
yasihorani@yahoo.com

Received :20/08/2022 Accepted :24/10/2022

Abstract

The study aimed to identify the institutional governance of Islamic banking and its relationship to compliance. The study dealt in its parts with the nature of Islamic banking corporate governance, as well as identifying Islamic banking corporate governance and its relationship to Islamic banking compliance. The study concluded that traditional banks differ from Islamic banks in the availability of Sharia governance in Islamic banks. Islamic banks help them to monitor all the transactions that take place within them; Thus, it ensures the validity of its Islamic banking operations, and the application of governance in Islamic banks is necessary to find a tight and unified control system that can contribute to improve the performance of the Islamic bank. One of the most important recommendations of the study is to facilitate shareholders' access to information related to the Islamic bank on a regular, regular and easy basis, and to conduct more studies with regard to corporate governance in Jordan, especially with regard to Islamic banking compliance.

Keywords: Islamic, banking, corporate, governance, compliance.

مجلة جدارا للدراسات والبحوث
المجلد التاسع
العدد (ا)
(2023)

Jadara Journal for Studies and Research
Volume (9), No. (1)(2023), pp: 155-180.
P-ISSN:2313-5824
E-ISSN :2958-2792

DOI: https://doi.org/10.54161/jrs.v9i1.191
http://journal.jadara.edu.jo

الحاكمية المؤسسية المصرفية الإسلامية وعلاقتها بالامتثال

زيد عادل الحجاج* وياسر عبد الكريم الحوراني

قسم المصارف الإسلامية ، كلية المال والأعمال، جامعة العلوم الإسلامية العالمية، الأردن.

*للمراسلة: Zaid.adel2018@yahoo.com

yasihorani@yahoo.com

قبول البحث: 24 / 10 / 2022 استلام البحث: 20 / 08 / 2022

الملخص

هدفت الدراسة إلى التعرف على الحاكمية المؤسسية المصرفية الإسلامية وعلاقتها بالامتثال، وقد تناولت الدراسة في أجزائها على ماهية الحاكمية المؤسسية المصرفية الإسلامية، وكذلك التعرف على الحاكمية المؤسسية المصرفية الإسلامية وعلاقتها بالامتثال المصرفي الإسلامي، وتوصلت الدراسة إلى أنه تختلف المصارف التقليدية عن المصارف الإسلامية في توافر الحوكمة الشرعية في المصارف الإسلامية، وهذا يساعدها على مراقبة جميع المعاملات التي تتم داخلها؛ وبالتالي يضمن صحة عملياتها المصرفية الإسلامية، كما أن تطبيق الحوكمة في المصارف الإسلامية يعد أمراً ضرورياً لإيجاد نظام رقابي محكم وموحد يمكن أن يسهم في تحسين أداء المصرف الإسلامي، ومن أهم توصيات الدراسة تسهيل حصول المساهمين على المعلومات المتعلقة بالمصرف الإسلامي بصفة دورية ومنتظمة وبسهولة، وإجراء المزيد من الدراسات فيما يتعلق بالحاكمية المؤسسية في دولة الأردن وخصوصًا فيما يتعلق بالامتثال المصرفي الإسلامي.

الكلمات المفتاحية: الامتثال المصرفي الإسلامي؛ الحاكمية المؤسسية المصرفية الإسلامية.

المقدمة

تعد الحاكمية المؤسسية من المفاهيم الشائعة الانتشار في الأدب الاقتصادي، كونها من الأنظمة التي يتم بموجبها إخضاع أنشطة المؤسسات إلى مجموعة قوانين وأنظمة، بهدف الوصول إلى التميز في الأداء، والجودة في العمل، باختيار الأساليب الفعالة في تحقيق أهداف وخطط المؤسسات، إذ يتم تطبيقها في جميع مستويات القطاعات المؤسسية، الخاصة والعامة، كونها تتيح فرصة التفويض العقلاني للسلطة وأساليب الممارسة التطبيقية وفقًا للإجراءات المتبعة؛ للتأكد من تحقيق رسالتها عبر الممارسات، والتقليل من حجم المخاطر التي يمكن أن تواجه الأفراد المستثمرين، والزيادة في جذب رؤوس الأموال الاستثمارية.

كما أن حوكمة هيئات الرقابة الشرعية باتت تتصدر أهمية بالغة، في ظل التحولات التي تشهدها المؤسسات المالية الإسلامية، مما عزز أهمية تفعيل مبادئ وأساليب الحوكمة بهذا الاتجاه من أجل تطوير أداء هيئة الرقابة الشرعية على نحو أفضل، وذلك بغية الوصول إلى تحقيق الأهداف المرجوة، وتحقيق درجة عالية من الالتزامات الشرعية، وتفعيل كافة القضايا والأمور المتعلقة بهذا الجانب.

مشكلة الدراسة

تميل العديد من المؤسسات المالية الإسلامية إلى الابتعاد عن الامتثال في الحاكمية المؤسسية على أكمل وجه، ومن خلال ذلك تأتي هذه الدراسة للتعرف على الحاكمية المؤسسية المصرفية الإسلامية وعلاقتها بالامتثال، وتتمثل مشكلة الدراسة بالإجابة عن السؤال الرئيس الآتي:

ما العلاقة بين الحاكمية المؤسسية المصرفية الإسلامية والامتثال؟ ويتعرف عنه السؤالين الآتيين:

- ما هي الحاكمية المؤسسية المصرفية الإسلامية؟
- ما هي العلاقة بين الحاكمية المؤسسية المصرفية الإسلامية والامتثال؟

الأهداف

بناءً على مشكلة البحث يسعى البحث إلى تحقيق الأهداف الآتية:

- التعرف على ماهية الحاكمية المؤسسية المصرفية الإسلامية.
- التعرف على الحاكمية المؤسسية المصرفية الإسلامية وعلاقتها بالامتثال.

الأهمية

تتمثل أهمية الدراسة الحالية في جانبيها النظري والتطبيقي، وذلك كما يلي:

- أولًا: الجانب النظري: تأتي الأهمية النظرية لهذه الدراسة كإضافة جديدة (حسب علم الباحث) للدراسات العربية، وذلك من خلال مراجعة واستعراض الدراسات السابقة حول موضوع الدراسة، والتي لوحظ (حسب علم الباحث) قلتها وقلة الأبحاث السابقة في المكتبات العربية التي تناولت موضوع الدراسة، وتتمثل أهمية الدراسة في اعتبارها واحدة من الدراسات القليلة التي تصدت للمشكلة محل البحث، وذلك من خلال تحليل الأنشطة الشرعية ومطابقتها مع مبادئ الحاكمية وعناصرها.
- ثانيًا: الجانب التطبيقي: تبرز أهمية الدراسة الحالية في جانبها التطبيقي في تحديد الحاكمية المؤسسية المصرفية الإسلامية وعلاقتها بالامتثال.

الدراسات السابقة

عبادة وجرادات (2018)، بعنوان: "مدى استجابة البنوك الإسلامية الأردنية لتعليمات الحاكمية المؤسسية الصادرة عن البنك المركزي"، (المجلة العالمية للتسويق الإسلامي، المجلد 7، العدد 2).

هدفت الدراسة إلى تسليط الضوء على أهمية الوضوح والشفافية في المصارف الإسلامية، مما يعزز مركزها المالي ويسهم في نجاحها. وتناولت هذه الدراسة أهمية تعزيز آليات المحاسبة والمساءلة في المصارف الإسلامية، ودور الحاكمية المؤسسية في ضبط العمل المؤسسي، ورفع كفاءته، ودور الأحكام الشرعية في إرساء قواعد الحاكمية، وعقد مقارنة بين اثنين من المصارف الإسلامية في تطبيق قواعد الحاكمية المؤسسية التي

فرضتها التشريعات المصرفية ممثلة بالبنك المركزي الأردني، وبيان مدى تطبيق المصارف الإسلامية لمبادئ الحاكمية المؤسسية الصادرة عن البنك المركزي الأردني.

الحنيطي (2018)، بعنوان: "مدى تطبيق أدوات الحوكمة المؤسسية في المصارف الإسلامية: دراسة حالة"، (المجلة الإدارة والقيادة الإسلامية، المجلد 3، العدد 1).

هدفت الدراسة للتركيز على بيان مفهوم وأهمية وأسباب وإيجابيات والأدوات الداخلية والخارجية للحاكمية المؤسسية، بالإضافة إلى ماهية الحاكمية المؤسسية في المصارف الإسلامية، واتبعت الدراسة المنهج الوصفي التطبيقي، من خلال الرجوع إلى الكتب والمراجع العلمية المتعلقة بموضوع الدراسة، والتعرف على تجربة البنك الإسلامي الأردني.

وتوصلت الدراسة إلى أن الحاكمية المؤسسية نشأة نتيجة أسباب عديدة، يذكر منها: الأزمات المالية والإدارية بالإضافة إلى انفراد دليل الحاكمية المؤسسية بهيئة الرقابة الشرعية والتدقيق الشرعي والعلاقة مع أصحاب الاستثمار الصادر عن البنك الإسلامي الأردني عما هو صادر عن البنك المركزي الأردني.

خضر (2017)، بعنوان: "الحاكمية المؤسسية في القطاع المصرفي"، (مجلة الدراسات المالية والمصرفية، المجلد 25، العدد 3).

هدفت الدراسة إلى استعراض الحاكمية المؤسسية في القطاع المصرفي، من خلال تناول تأثيرها في هذا القطاع، ومساهمتها في بناء العديد من العلاقات بين إدارات المصارف والجهات التي تتعامل معها مثل المساهمين والجمهور من العملاء والمؤسسات الأخرى. وأيضاً قامت الدراسة بتوضيح الآليات الخاصة في صياغة أهداف المصارف والطرق المستخدمة في تحقيقها، وإسهام الحاكمية في توفير الوسائل المناسبة التي تحقق مصالح المصارف المتنوعة في قطاع الأعمال، ممثلة في توفير أدوات تطوير أداء المصارف، ودعم الاقتصاد المحلي للدول، والمشاركة في مراجعة العمل المصرفي وتعديله وتطويره بالتزامن مع ظهور عوامل أو أسباب تتطلب الاهتمام في مواكبة التطورات التي تتناسب مع حاجات السوق المالي. كما أشارت الدراسة إلى وسائل الحاكمية وتطبيقاتها في القطاع المصرفي من خلال بيان دورها في تكامل استراتيجية المصرف، وحماية المساهمين في مختلف مجالات العمل المصرفي، واستعرضت الدراسة مجموعة من الوسائل منها الشفافية والإفصاح في توفير المعلومات، وتطبيق المساءلة، وتحقيق العدالة، وتفعيل القوانين.

منهج الدراسة

اعتمدت الدراسة الحالية في سبيل تحقيق هدفها الرئيس والوصول إلى غايتها على المنهج التحليلي الاستنباطي، وذلك من خلال دراسة ما هو متعلق بالحاكمية المؤسسية المصرفية الإسلامية وعلاقتها بالامتثال.

المبحث الأول: ماهية الحاكمية المؤسسية المصرفية الإسلامية

ويتكون هذا المبحث من ثلاثة مطالب، وهي:

- تعريف الحاكمية المؤسسية المصرفية الإسلامية لغة واصطلاحًا.

- خصائص الحاكمية المؤسسية المصرفية الإسلامية وأهميتها.
- مزايا ومبادئ الحاكمية المؤسسية المصرفية الإسلامية.

وذلك كما يلي:

المطلب الأول: تعريف الحاكمية المؤسسية المصرفية الإسلامية لغة واصطلاحًا

أولا: الحاكمية في اللغة:

ترجع كلمة الحاكمية إلى الفعل الثلاثي حَكَمَ، ويدل هذا اللفظ في اللغة على معانٍ عديدة؛ أهمها:

- **الاتقان:** فعندما يحكم شخصٌ على أمرٍ معينٍ فإنه يتقنه.
- **الرجوع:** ويدل معنى حكم على الرجوع، فعند قيام شخص في الحكم عن الأمر أي رجع عنه، كما وتشير كلمة المحاكمة إلى معنى الاختصام(1)(ابن منظور، مادة: ح ك م).

فيدل معنى الحاكمية لغةً على الفعل حكم، وحكم وأحكم الشيء بمعنى منعه من أن يفسد، والوقوع في الفساد (الجوهري، 1997).

ثانيا: الحاكمية في الاصطلاح:

أما مؤسسة التمويل الدولية (IFC) فأشارت إلى تعريف الحوكمة بأنها: "نظام يتم من خلاله إدارة الشركات، والتحكم في أعمالها" (Alamgir, 2007).

ويقصد بالحاكمية "ما يتبعه أصحاب المصالح في الشركات من مناهج بغية مراقبة المصالح الخاصة بهم، كما أنها تعبير عن أنظمة الشركات وعملياتها، التي تحدد مجموعة من الأهداف، وتسعى إلى مراقبة مدى تحقيقها في الشركة، بما يتلاءم مع قيمها، وكذلك هي القيام بالأعمال بطريقة أنسب، مما يحقق علاقة أفضل بين الشركة ومساهميها، وتحسين جودة الأعمال الإدارية، وتشجع التفكير على الوقت البعيد، والتأكد من مقابلة احتياجات أصحاب المصلحة من معلومات، والتأكيد على سلامة مراقبة الإدارة التنفيذية للقيام بالأعمال" (أبو حجيلة وحمدان، 2011).

وواضح أن الحاكمية اصطلاحًا تدل على العمل على إيجاد القواعد التي يمكن عن طريقها القيام بمراقبة الأعمال الإدارية، والتخفيف من حجم مشكلات التعارض في أمور المصلحة العامة بين الإدارة ومالكين المؤسسة، والتقليل من المخاطر التي تنتج بسبب ذلك، وما يلحقها من انعكاس سلبي على قيمة المؤسسة وأدائها، وإيجاد الشفافية، لا سيما في أسواق الدول النامية المتميزة بالضعف في الاستثمار والمنافسة، وانخفاض في السيولة وإلحاق التهميش بالقوانين الفعالة في حماية والمحافظة على المستثمرين (زريقات والغرايبة ولارا، 2016).

(1) ابن منظور، أبو الفضل جمال الدين المصري (1990). لسان العرب، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، ط1، ج12، بيروت، ص: 145-140.

ويمكن استخلاص قائمة المبادئ والتعديلات الخاصة بحوكمة المؤسسات التي أعدتها منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OECD)، بعد إجراء التعديلات اللازمة كما يلي (مطير، 2015):

- وضع الأسس الفعالة في أنظمة حوكمة المؤسسة.
- حماية حقوق المساهمين، وإعلامهم بما يحدث داخل المؤسسة، وإدراكهم للنواحي المتعلقة بالقوائم المالية.
- تقديم المعاملة العادلة للمساهمين، والمساواة بين المساهمين الأقلية والأجانب، وحق جميع المساهمين في الحصول على تعويض إذا تم التعدي على حقوقهم.
- تحديد أدوار أصحاب المصالح في المؤسسة، من: موظفين، وموردين، ومقترضين، وفقًا للأنظمة المتبعة.
- الإفصاح بشفافية عن المعلومات، لا سيما المتعلقة بالوضع المالي.
- تحديد المسؤولية التي تقع على مجلس الإدارة تجاه المؤسسات والمساهمين، والإعلان عنها سواء كانت من الأجور والمزايا أو المكافآت والصلاحيات أو غيرها.

ومن جانب آخر، قدم اتحاد المصارف العربية تعريفًا للحاكمية المؤسسية، بأنها: "نظام يتم عن طريقه إيجاد المقومات اللازمة لحماية أموال المستثمرين، وتوفير العوائد لهم، وتقديم الضمانات في عدم توظيف أموالهم في الاستثمارات والمجالات غير الآمنة، وتجنب استغلالها من المديرين، وذلك باتباع مجموعة إجراءات وضوابط ومعايير محاسبية" (بن إدريس، 2007).

أما الاتحاد الدولي للمحاسبين (IFAC) فأشار في تعريفه للحاكمية المؤسسية بأنها: "مجموعة ممارسات ومسؤوليات يجب أن تتبع من قبل مجلس الإدارة وهيئة الرقابة الداخلية (الإدارة التنفيذية)، من أجل تحقيق: التوجه الاستراتيجي، وضمان الوصول إلى الأهداف وتحقيقها، والتأكد من الإدارة الملائمة للمخاطر، والتحقق من أن جميع موارد المؤسسة يتم توظيفها بكفاءة وفاعلية" (IFAC, 2006).

وفي تعريف مؤسسة التمويل الدولية (IFC) الحاكمية المؤسسية: "مجموعة إجراءات وأنظمة يتم عن طريقها توجيه عمل المؤسسة وإحكام الرقابة عليها، والمبنية على أسس العلاقة بين الإدارة ومجلسها، وكبار المساهمين، والمساهمين الأقلية، وأصحاب المصالح، المساهمة في أداء المؤسسة وتعزيز التنمية الاقتصادية المستدامة، والتمكن من الوصول إلى رؤوس الأموال، والتقليل من المخاطر، وحماية المساهمين وأصحاب المصالح من تصرف الإدارة السيء" (IFC, 2011).

في حين عرفها المجمع الدولي العربي للمحاسبين القانونيين (IASCA) بأنها: "مجموعة مسؤوليات وممارسات يوظفها مجلس الإدارة من أجل تقديم التوجيهات الاستراتيجية، وتقديم الضمانات في تحقيق الأهداف، والتأكد من الإدارة السليمة للمخاطر، والاستفادة من الموارد على أفضل وجه" (IFAC, 2015).

تعرف الحاكمية المؤسسية بأنها "نظام يتم عن طريقه إدارة ورقابة منشآت الأعمال، كما أنها من وسائل تعزيز الشفافية والمسائلة" (أبو غزالة، 2006). وعرف معهد المدققين الداخليين الحاكمية المؤسسية بأنها: "عمليات معينة يتم توظيف الإجراءات المتبعة من خلالها، من قِبل ممثلي أصحاب المصالح، من أجل التمكن من الإشراف على إدارة ومراقبة المخاطر، والتحقق من كفاءة الضوابط في إنجاز أهداف الشركة والمحافظة على قيمها من خلال الحاكمية المؤسسية فيها" (ALL, 2002).

ويتضح من كل ذلك أن الحاكمية المؤسسية تعبر عن مجموعة قواعد وإجراءات وتعليمات وأنظمة متعددة كالإدارية والقانونية والمالية والمحاسبية، التي تنظم سلوكيات المؤسسة وتوجهها في حكم العلاقات بين الجهات، مما يساعد في تحسين أداء السلوكيات ونزاهتها، والتقليل من الممارسات غير الصائبة، وكذلك الاستفادة من الموارد واستغلالها بفاعلية وكفاءة تسهم في تحقيق أهداف المؤسسة.

ثالثا: مفهوم الحاكمية المؤسسية المصرفية الإسلامية

عرّفت جمعية البنوك في الأردن، الحاكمية المؤسسية في المصارف الإسلامية بأنها الترتيبات والأساليب والطرق التنفيذية، أو التي تتميز بدقتها وصحتها وشفافيتها، المتبعة في المصارف الإسلامية عند القيام بعمليات التطبيق والتنفيذ، وذلك من أجل التمكن من الوصول إلى العديد من الغايات والأهداف مثل تحقيق العدالة في معاملة جميع المساهمين، والتمكن من الوصول إلى العدالة في معاملة جميع موظفي المصرف الإسلامي، وذلك من خلال تحديد الحقوق والواجبات وتوضيحها، والتأكد من سلامة التنفيذ والممارسات التشغيلية، دون النظر إلى الأهداف بشكل فردي، مما يساعد على استغلال الموارد بأسمى الصور الممكنة، وتجنب الاستغلال بجميع أنواعه بموارد وأموال المصرف الإسلامي، مما يحافظ عليها من العبث والفساد بتطبيق الأسس والمبادئ الموضحة، مثل: الشفافية والعدل، إضافةً إلى تنفيذ أفضل ما يمكن من ممارسات إدارية ومحاسبية (جمعية البنوك في الأردن، 2017).

المطلب الثاني: خصائص الحاكمية المؤسسية المصرفية الإسلامية وأهميتها:

أولًا: خصائص الحاكمية المؤسسية المصرفية الإسلامية

إن الخصائص التي تتمتع بها الحاكمية المؤسسية المصرفية الإسلامية تشير إلى مجموعة من المزايا المتنوعة، والتي تختص بها حاكمية المؤسسات المصرفية الإسلامية، والتي تهتم بتشكيل الأبعاد الرئيسة في الحاكمية، وتساعد على تغطية ما يخصها من أهداف وغايات مرتبطة بها (دياب، 2014).

وتمتاز الحاكمية المؤسسية في المصارف الإسلامية بمجموعة من الخصائص المميزة لها عن غيرها من المؤسسات، ومن أبرز هذه الخصائص ما يأتي (القطاونة، 2011):

- **أولًا:** الوضوح والشفافية: يعد الإفصاح والشفافية من أبرز خصائص الحاكمية المؤسسية المصرفية، ويعود السبب في أهمية هذه الخاصية إلى أن معظم المتعاملين مع المؤسسات المصرفية على درجة من الفهم والوعي بالشفافية والوضوح التي تحققها المؤسسة المصرفية، فالمؤسسة المالية التي تتمتع بدرجة عالية من الإفصاح والشفافية تنال رضا وثقة المستثمرين فيها.

كما أن الشفافية يمكن تحقيقها من خلال إتاحة المجال أمام موظفي المؤسسات المالية لإبداء آرائهم، وتوفير بيئة عمل تساعد على الوضوح والصراحة وعدم الخوف من تقديم الآراء المخالفة لآراء الإدارة العليا في المؤسسة المصرفية، أو أي جهة أخرى تتمتع بالقدرة والنفوذ والصلاحيات، ومحاولة إيجاد فرق العمل التي تعمل متكاتفةً وبروحٍ واحدةٍ.

- **ثانيًا:** الانضباط: يعد الانضباط من خصائص الحاكمية المؤسسية في المصارف الإسلامية، ويعني التقيد بالالتزام بمنهاج واحد على وجه سليم، فمن الممكن تغطية هذه الخاصية وتحقيقها من خلال التزود بالمعلومات الصحيحة والمتسمة بوضوحها، وإمكانية أن يتم تفسيرها بأكثر من طريقة، كما وتعني خاصية الانضباط توفر النية الصارمة عند هيئة الإدارة التنفيذية داخل المصارف الإسلامية بلزوم الوصول إلى السعر العادل للأسهم، وتوافر التقييمات الصحيحة لحقوق الملكية، وتوافر الطرق الواضحة والسليمة التطبيق عند استخدام الديون في التمويلات والمشاريع ذات الفائدة الاقتصادية والاجتماعية، إذ يتم من خلال ذلك الإفصاح عن إجمالي النتائج المتعلقة بالحاكمية المصرفية من خلال عرض التقارير التقديرية في كل عام (بوقراط، 2015).
- **ثالثًا:** تحديد مجموعة الواجبات تجاه كافة الأفراد (دياب، 2014).

وأشار فلفلي (2015) إلى ما يلي:

- **رابعًا:** تفعيل أساس الاستقلالية، للأفراد ذوات الأهمية مثل مجلس الإدارة، واللجان المنبثقة والممتدة عنها، ويسير ذلك دون أي مضايقات أو ضغوطات أو التأثيرات المرافقة للعمل.
- **خامسًا:** الابتعاد عن جميع أنواع البيع والتجارة بالبيانات المتعلقة بالمؤسسة المالية المصرفية.
- **سادسًا:** المحافظة على الموجودات الخاصة بالوحدات الداخلية في المؤسسة، والممثلة للجانب الاقتصادي في العمليات التي تقوم بها المؤسسة.

وأضاف علي (2009) ما يلي:

- **سابعًا:** التوجه نحو تقوية وفعالة مجلس الإدارة، ليتمكن من القيام بالواجبات المطلوبة منه بصورة سليمة ودقيقة، ويتحقق ذلك عن طريق إتاحة الصلاحيات لمجلس الإدارة وللجان التدقيق.
- **ثامنًا:** تسهيل الأهمية الكبيرة عند تعيين مدير تنفيذي للمؤسسة المصرفية الإسلامية عن طريق مجلس الإدارة في المؤسسة المالية الإسلامية، إذ ينبغي تعيينه واختياره وفقًا لمجموعة من الأسس والمعايير الخاصة بذلك، كما ويجب تحديد صلاحيات وحقوق وواجبات وما يوكل للمدير التنفيذي من مهام.
- **تاسعًا:** تشكيل الهياكل التنظيمية المتينة يتم من قبل المدير التنفيذي في المؤسسة المصرفية الإسلامية، وبحصوله على موافقة من قبل الأعضاء في مجلس الإدارة، وتنظيم الأعمال التنفيذية في المؤسسة.

- **عاشرًا:** المساءلة: وتعني القدرة على التقدير والتقييم بما يقوم به مجلس الإدارة من المهام، وما تقوم الإدارة التنفيذية بتنفيذه من الأعمال.
- **الحادي عشر:** الإفصاح المالي: ويتم الإفصاح باتباع السياسات الواضحة في ذلك، والمتميزة بالوضوح والشفافية العالية من أداء المصرف الإسلامي، وتمكين المساهمين من الاطلاع عليها، كما ويجب أن يتم الإفصاح في الوقت المناسب وبشكل عادل بين كافة المساهمين في المؤسسة المصرفية الإسلامية (غادر، 2012).
- **الثاني عشر:** ضرورة توافر المقاييس الخاصة في تقييم أجهزة الحاكمية المؤسسية لدى المؤسسة المصرفية الإسلامية، إذ يتم التأكد من توافر متطلبات الحاكمية، وذلك بالاتجاه إلى الاطلاع على معايير وأسس نظام الحاكمية ودراستها في المؤسسة، وتحديد أوجه الانحراف والمخالفات يمكن أن يتم من خلال العمليات التطبيقية والتنفيذية (غادر، 2012).

ثانيًا: أهمية الحاكمية المؤسسية المصرفية الإسلامية

تعد الحاكمية المؤسسية من أكثر العمليات اللازمة في تحسين عمل المصارف الإسلامية، وتوظيفها لرؤوس الاموال بكفاءة، للمحافظة على أموال المستثمرين وتحقيق أهداف المصارف الإسلامية، إذ تتمثل أهمية الحاكمية المؤسسية المصرفية الإسلامية في تخفيض حجم المخاطر المرتبطة بالفساد المالي الذي تواجهه المصارف الإسلامية، ورفع مستويات الأداء للمصارف الإسلامية وما يتبعها من الدفع الإيجابي لعجلة التنمية وتقدم الدول اقتصاديا، وتشجيع استثمار رؤوس الأموال المحلية في المشاريع الوطنية، ورفع القدرة على المنافسة العالمية، وازداد الاهتمام بالحاكمية المؤسسية المصرفية الإسلامية في الفترات الأخيرة، بسبب العديد من الصراعات بين أصحاب المصالح الناتجة عن الأزمات المالية، والتلاعب المالي، ويمكن استعراض أهمية الحاكمية المؤسسية المصرفية الإسلامية من الجوانب الإدارية والاقتصادية والمصرفية والرقابية كما يأتي (علي، 2009):

- **أولًا: أهمية الحاكمية المؤسسية المصرفية الإسلامية إداريًا:** تظهر أهمية الحاكمية المؤسسية المصرفية الإسلامية من الناحية الإدارية في دورها في الحد من الفجوة الكبيرة بين أداء المؤسسة الفعلي، وأدائها المتوقع، بسبب فصل العمل عن أصحاب المصالح، والخبرة القليلة في مجلس الإدارة، مما يؤدي إلى قلة تأثيرها على المجلس التنفيذي، والعجز عن قيامها بأدوارها بصورة ناجحة، ويؤدي أيضا إلى ضعف في الإجراءات الرقابية الداخلية للمؤسسة، بسبب الضعف في التعرف على المشكلات وعلاجها بالصورة المناسبة (الكساسبة، 2019).
- **ثانيًا: أهمية الحاكمية المؤسسية المصرفية الإسلامية اقتصاديًا:** تظهر أهمية الحاكمية المؤسسية المصرفية الإسلامية في تطوير البيئة الاقتصادية، على المستويين العام والخاص؛ وذلك عن طريق العلاقة مع أدوات التطوير والإصلاح الاقتصادي، مما يساعد على ضبط العمل وتسيير الأعمال في طريق النجاح المستمر، والتطور الدائم (الكيلاني وأبو العز، 2017). كما وتظهر الأهمية الاقتصادية للحاكمية المؤسسية عن طريق التقليل من الفشل في استقطاب

رؤوس الأموال التي تقلل من إمكانية المؤسسات التجارية في المنافسة مع غيرها، وقلة إمكانية المستثمرين في تحليل الاستثمارات، وضعف الرقابة الخارجية على المؤسسات الذي نتج عنه فشل المؤسسات (علي وآخرون، 2017).

ثالثًا: أهمية الحاكمية المؤسسية مصرفيًا:

تظهر أهمية الحاكمية المؤسسية مصرفيًا في تعزيز استقرارها المالي، وتحقيق المصداقية في المصرف الإسلامي، وتعمل على الحد من التلاعب في التقارير المالية، التي أدت إلى ظهور المشكلات العديدة في المصارف، وأوصل بعضها إلى الإفلاس، وتطبيق الحاكمية التي تعمل على تحسين الفاعلية المصرفية الإسلامية، وإيجاد الهياكل التنظيمية المصرفية التي تتم من خلال وضع أهداف محددة وطرق الوصول إليها (عواد، 2019).

كما وتزايدت أهمية الحاكمية المؤسسية بعد الانهيارات المالية مؤخرًا في العديد من الشركات على مستوى العالم، ورصد العديد من أنواع التلاعب في القوائم المالية، ووصول العديد من الشركات العالمية إلى مبالغ كبيرة من الديون دون علم، وتظهر أهمية نظام الحاكمية المؤسسية الجيدة من خلال ما يلي (علام، 2009):

- تطبيق الحاكمية بصورة مناسبة يؤدي إلى تحسين الأداء المالي، ويزيد من ثقة المستثمرين بالمصرف الإسلامي، لما يتمتع به المصرف الإسلامي من شفافية في المعاملات، وإجراءات المحاسبة.
- دعم منافسة المصرف للأسواق المالية العالمية، لا سيما من خلال استحداث الأدوات والآليات المالية الجديدة.
- التطبيق السليم لأسس الحاكمية المؤسسية يزيد من فرصة المصارف الإسلامية في تحقيق أفضل أداء، ومعاملة ترضي المستثمرين وأصحاب المصالح.
- تطبيق الحاكمية بصورة جيدة يعد من الحلول المناسبة لحل المشكلات المالية، ويزيد من استقرار الأنشطة المالية والاقتصادية والتنموية.
- حفظ حقوق أصحاب المصالح، والمستثمرين في المصارف الإسلامية.

رابعاً: أهمية الحاكمية المؤسسية رقابياً:

كما وتظهر أهمية الحاكمية المؤسسية من الناحية الرقابية بما يلي (ميخائيل، 2005):

- الوصول إلى مستوى عالٍ من الطمأنينة.
- الوصول إلى درجة متقدمة من الإفصاح في كشوفات المصرف المالية، وتجنب الانهيارات المالية.
- تفادي الأخطاء المتعمدة وغير المتعمدة، وإيقاف انتشارها بامتثال الأنظمة الرقابية الحديثة.
- التحقق من استقلالية وموضوعية مدققي الحسابات الخارجية.
- التحقق من فاعلية البرامج المطبقة في الخصخصة، وتوجيهها إلى التوظيف الأمثل؛ للابتعاد عن الوقوع في الفساد.

- دعم المنافسة المصرفية الإسلامية في الأسواق المالية العالمية، لا سيما في ظل استحداث الأدوات المالية الجديدة.
- الاتجاه نحو إيجاد المصادر التمويلية المحلية والعالمية.
- تحقيق أقصى استفادة من الأنظمة المحاسبية والرقابة الداخلية.

المطلب الثالث: مزايا ومبادئ الحاكمية المؤسسية المصرفية الإسلامية:

أولًا: مزايا الحاكمية المؤسسية المصرفية الإسلامية

تتميز الحاكمية المؤسسية بالعديد من المزايا التي تعود على الأفراد وأصحاب المصالح في المؤسسات المصرفية الإسلامية؛ وذلك لدورها في اتخاذ القرارات المتعلقة بالاستثمار من عدمها في المصارف الإسلامية، فهي تعد من الأدوات الجيدة التي تمكن المجتمع من التحقق في حسن أداء الشركات بالأساليب العلمية والعملية، مما يعطي الأطر العامة حول إمكانية حماية أموال المساهمين، وتحقيق أنظمة بيانات تمتاز بالعدالة والشفافية بما يضمن انسياب البيانات بصورة متساوية، ويحقق معايير النزاهة في الأسواق، وفي الوقت نفسه تعمل على إيجاد الأداة الجيدة في الحكم على أداء مجلس الإدارة في المصارف والعمل على محاسبتهم.

الفرع الأول: مزايا الحاكمية المؤسسية المصرفية الإسلامية:

وهنا بعض المزايا التي يمكن تحقيقها من خلال تطبيق الحاكمية المؤسسية ومعاييرها في المصارف، موضحة بالنقاط الآتيه (الصياد، 2007؛ بلال، 2005؛ سعيد، 2005):

- إيجاد منظومة محاسبية لخدمة جميع الجهات المتصلة بالمصرف الإسلامي.
- إبعاد وقوع المصارف للكوارث.
- رفع مستويات الأداء للمصارف الإسلامية، وتحسين كفاءتها الاقتصادية، والعمل على زيادة معدلات النمو الاقتصادية عن طريق إيجاد العوامل الملائمة لذلك.
- الزيادة في رضا وثقة المستثمرين في سوق المال، مما يقلل من تكاليف رأس المال، كما أنه يعمل على تشغيل أنظمة السوق المالي بالصور الفعالة.
- إيجاد الحوافز والدوافع لدى مجالس الإدارة في المصارف الإسلامية لمتابعة مدى تحقيق أهداف المصالح العامة عن طريق إيجاد الرقابة الفعالة على المصرف الإسلامي.
- العمل على تحقيق مركز تنافسي للمصرف الإسلامي مع ما يشابها في الأسواق المالية، مما يزيد من فرص استقطاب وجذب المستثمرين، لا سيما ممن يمكن لهم دعم النمو المالي للمؤسسة.
- دعم كفاءة ونزاهة المؤسسة المصرفية الإسلامية في سوق المال.
- توفير العديد من مجالات الاهتمام بالأمور البيئية والأخلاقية في أنظمة اتخاذ القرارات.
- العمل على استقرار وتحسين معدل دوران العاملين واستقرارهم، وتحسين

الصورة الإيجابية للمؤسسة لدى العاملين فيها، والمتعاملين معها، وأفراد المجتمع.

وأشار مركز إيداع الأوراق المالية إلى العديد من المزايا التي تتمتع بها الحاكمية المؤسسية المصرفية الإسلامية، وذلك كما يلي:

أولاً: المزايا بالنسبة للمؤسسات المصرفية الإسلامية:

- إن الامتثال بالمبادئ الموصى بها في الدليل يعود بالإيجابية والفائدة على مالكي المؤسسات ومدرائها، كما أنها تعمل على تحقيق الإفصاح والوضوح من خلال ما يلي (دليل الحاكمية المؤسسية، 2007):
- الوصول إلى الفرص المناسبة في تحسين رؤوس الأموال، والمشاركة في الأسواق المالية.
- مساعدة المؤسسة على الاستمرارية في العمل ضمن جو من التنافسية عن طريق الاستحواذ وتقليل المخاطر.
- إتاحة السياسات المتعلقة بالخروج من الأسواق، بما يضمن تناقل الثروات بين الأجيال، والحد من الاستثمار العائلي، وتخفيف الفرص المساعدة لحدوث تعارض المصالح.
- توفير الممارسة المناسبة لحاكمية المؤسسات والتي تصل إلى أفضل الأنظمة في الرقابة الداخلية، وتحقيق مستويات ربح أفضل.
- إتاحة المجال أمام نمو الاقتصاد مستقبليًا.
- التقليل من حجم التكاليف المنفقة على زيادة ثقة المستثمرين.
- إدارة المخاطر، والعمل على حل المخاطر حال ظهورها، أو تجنب حدوثها مما يقلل من حجم الأضرار الناشئة بسبب المخاطر.

ثانيًا: المزايا بالنسبة للمساهمين (دليل الحاكمية المؤسسية، 2007):

تتحقق المزايا التي تعود على المساهمين في الحاكمية المؤسسية المصرفية الإسلامية، من خلال ما يلي:

- تتيح الحاكمية المناسبة الحوافز أمام مجلس الإدارة من أجل تحقيق الأهداف المطلوبة.
- تعمل الحاكمية على توفير مستوى أمان للمساهمين على استثماراتهم.
- تعمل الحاكمية على تعريف المساهمين بشكل كبير للقرارات التي يتم اتخاذها، والتي تتعلق بالأمور الجوهرية كتعديل الأنظمة الأساسية، أو التغييرات في عقود التأسيس.

ثالثًا: المزايا بالنسبة للاقتصاد الأردني (دليل الحاكمية المؤسسية، 2007):

تتحقق المزايا العائدة على الاقتصاد الأردني في الحاكمية المؤسسية المصرفية الإسلامية، من خلال ما يلي:

- تقديم الدعم للأدلة والأبحاث التي طبقت مؤخرًا لفرضية أن توافر الحاكمية الجيدة للمؤسسات من الأمور التي تعود بالربح، فغالبية المؤسسات العالمية مستعدة لدفع المبالغ الكبيرة من أجل الحصول على أسهم في مؤسسات تتمتع بحاكمية جيدة.
- تحقق الحاكمية المؤسسية المصرفية الآثار الفعالة في تقدم المؤسسة، ورفع قيمتها.

الفرع الثاني: مزايا الحاكمية في المصارف الإسلامية

أوضحت المبادئ الإرشادية الموضحة في معايير حاكمية المنشآت المالية الإسلامية والصادرة عن مجلس الخدمات المالية الإسلامية في ماليزيا لعام 2006، أنه من مزايا الحاكمية في المصارف الإسلامية ما يلي (مجلس الخدمات المالية الإسلامية، 2006):

اعتمدت على التوصيات المتعلقة بها مثل توصيات ورقة لجنة بازل للإشراف المصرفي، إذ أوصى هذا المبدأ بأهمية التزام المصارف بأحكام الشريعة الإسلامية.

القيام بتزويد مجالس الإدارة بما تحتاجه من تقارير التي توضح التزام المصارف الإسلامية بالمعايير المحاسبية الموضحة دوليًا.

جعلت مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية تتحمل المسؤولية الائتمانية تجاه المستثمرين، والعمل على الإفصاح والتوضيح لما يحتاجونه من معلومات.

حصول المراجعين الداخليين والمراقبين الشرعيين على ما يحتاجونه من تدريب من أجل تحسين مهاراتهم المتعلقة بمراجعة درجة التزامهم بالشريعة الإسلامية.

اعتماد المصرف الإسلامي الشفافية في تطبيق أحكام الشريعة الإسلامية المنبثقة من العلماء المسلمين، كما أن المصرف الإسلامي يتقيد بالالتزام بالقرارات الصادرة عن الهيئة الشرعية المركزية، أو توضيح أسباب عدم الالتزام بذلك.

تعمل على توفير المعلومات اللازمة للمستثمرين حول أساسيات توزيع الأرباح قبل التوجه إلى فتح الحساب، لا سيما توضيح نسبة مشاركتهم في الربح والخسارة.

ثانيًا: مبادئ الحاكمية المؤسسية المصرفية الإسلامية

تسير مبادئ الحاكمية في المؤسسات المتقدمة العديد من الممارسات والإجراءات التي تخدم المستثمرين وأصحاب المصالح بصورة جيدة، فما تشهده الأسواق المالية من تعقيدات حالية، والآثار الناجمة عن العولمة، والانفتاح الكبير في الأسواق زاد من حجم الضغط على الأفراد في مجلس الإدارة والمجلس التنفيذي في المصارف، واتباع الممارسات القائمة على مجموعة من المبادئ الحاكمية المؤسسية الفعالة، والمستندة على الشفافية والوضوح، تؤدي إلى الحفاظ على مصلحة جميع الأفراد المساهمين والمستثمرين وأصحاب المصالح في المؤسسات(Filatotchev & Nakajima, 2014).

وتتمثل مبادئ الحاكمية المؤسسية، في ما يأتي:

أولًا: المبادئ الصادرة عن لجنة بازل للرقابة (BCBS):

اتجهت لجنة بازل إلى صياغة مجموعة من مبادئ الحاكمية المؤسسية الإسلامية، وذلك لاعتمادها في المؤسسات، ويمكن توضيح هذه المبادئ كما يلي (عواد، 2012):

- **المسؤولية التي تقع على عاتق مجالس الإدارة:** وهذه المجالس هي المسؤولة عن المصارف الإسلامية، إذ تقوم بصياغة الأهداف، والعمل على تحقيقها، ضمن الإطار المتبع.
- **الهيكلية والممارسات المميزة لمجالس الإدارة:** تتجه مجالس الإدارة إلى صياغة الهيكلية والممارسات للحاكمية المؤسسية التي تتناسب مع المصرف الإسلامي، وما تحتاجه من وسائل لتحقيق ذلك.
- المسؤولية الملقاة على عاتق الهيئة الإدارية العليا: إذ يجب عليها تنفيذ الاستراتيجيات التي تماشي العمل، والموضوعة من قبل مجالس الإدارة.
- **الشفافية والإفصاح:** تكون سياسة الإفصاح في المصارف الإسلامية متماشية مع الشفافية تجاه الأفراد من أصحاب المصالح في المصارف الإسلامية.
- **التدقيق الداخلي:** تتميز أجهزة التدقيق الداخلي في المصارف الإسلامية بالاستقلالية الضرورية من أجل التأكد من سير الأعمال المصرفية بناءً على الضوابط التابعة للحاكمية المؤسسية.
- **الامتثال:** وتعد هذه الوظيفة بمثابة مركز دفاع ثانٍ عن المصرف الإسلامي، باعتبارها مسؤولة عن العديد من الأمور كضمان عمل المصارف بأمانة ونزاهة، والتزامه بالقوانين، واللوائح المتبعة داخل المصرف.

ثانيًا: المبادئ التابعة لمؤسسة التمويل الدولية (IFC):

اتجهت مؤسسة التمويل الدولية التابعة للبنك الدولي نحو التوجيهات والمعايير العامة التي تعد من الأسس الداعمة للحاكمية المؤسسية للمنشآت على اختلاف أنواعها المصرفية وغير ذلك، ويمكن توضيح مجموعة هذه المبادئ كما يلي (موقع مؤسسة التمويل الدولية، 2018):

- الالتزام بالحاكمية الاجتماعية والبيئية وسعي المصرف إلى اظهار اهتمامه وتطبيقه للحاكمية الاجتماعية والبيئية المؤسسية.
- أعمال وهيكلية مجالس الإدارة: مجالس الإدارة مؤهلة ومنظمة لتحقيق الإشراف على استراتيجيات وإدارة وأداء الأعمال في المؤسسات.
- هيئة الرقابة: تعد الأنظمة الرقابية في المصارف، وأنظمة إدارة المخاطر والامتثال من الإجراءات السليمة في الإشراف على عمليات المصرف وفاعليته، ودقة تقاريره، والتزامه بالقوانين والأنظمة.
- الشفافية: إن ما يصدر عن المؤسسة من إفصاحات لا بد أن تتمتع بالصدق والمناسبة، وأن يتم استلامها في الأوقات المناسبة وفقًا لوقوع الأحداث.

- التعامل مع الأقليات من المساهمين: وذلك من خلال التعامل المتساوي بين جميع المساهمين.
- التشارك مع أصحاب المصالح في الحاكمية: ويتم ذلك بالأشكال المناسبة، لا سيما عند متابعة التصورات الخاصة بأصحاب المصالح.

ثالثًا: المبادئ المنبثقة عن منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD):

بينت منظمة التعاون الاقتصادي والتنموي مجموعة مبادئ باعتبارها الحجر الرئيس للأنظمة والتعليمات في الحاكمية المؤسسية، والمتعلقة بالعديد من الأنشطة الاقتصادية والمالية، ومجموعة المبادئ هذه هي المبادئ المعتمدة لدى البنك المركزي الأردني، كما ويمكن تحديد مجموعة من مبادئ الحاكمية المؤسسية ذات الفعالية، وذلك كما يلي:

المبدأ الأول: ضمان توافر إطار فعال في الحاكمية:

يهتم هذا المبدأ بوجود أفضل الممارسات للحاكمية في مؤسسات الدولة، إذ تحدد الممارسات التي تدعم الأحكام الرشيدة وتحركها، إذ إن توافر إطار فعال للحاكمية في المؤسسة يحقق التوازن بين الأداء والمساءلة للتأكد من الوصول إلى أفضل النتائج، واستخدام الموارد بطرق فعالة ومناسبة، إضافةً إلى توظيف الفرص في إضافة قيمة للأصول العامة، والتصرف وفقًا للنزاهة والأخلاق، وما يخدم مصلحة المستثمرين (Bottomley,2016).

ويستند الإطار الفعال في الحاكمية المؤسسية إلى القرارات المدعومة بالأدوار والمسؤوليات والإجراءات الشفافة والواضحة، إذ يرتكز هذا الإطار على مجموعة مبادئ أساسية في إدارة المؤسسات، والتي تقوم الدولة بتحديدها وتعميمها على المؤسسات، ومن هذه المبادئ ما يأتي (Misuraca & Viscusi, 2015):

- المساءلة: وتشير إلى مسؤولية القرارات، والتأكد من وجود الأساليب المناسبة للتأكد من تقيد الجميع بالمعايير.
- الانفتاح: وتعني وجود الإجراءات الواضحة والمسؤوليات المحددة المتعلقة باتخاذ القرارات.
- النزاهة: وتعني العمل ضمن الأخلاق والمحايدة وذلك لضمان المصلحة العامة للمؤسسة، والمستثمرين والعاملين فيها، وأصحاب المصالح.
- الإشراف: وتعني استخدام جميع الفرص في تعزيز قيم الأصول في المؤسسة.
- الكفاءة: وتعي الفاعلية في استخدام الموارد بأفضل صورة في تعزيز تحقيق أهداف المؤسسة.
- القيادة: وتعني تحقيق الالتزام على مستوى الوكالة بالأحكام الرشيدة عن طريق الإدارة.

وترى الدراسة في هذا المبدأ أن الحاكمية المؤسسية تستند إلى مجموعة من المبادئ الأساسية في إدارة المؤسسات، إذ إن المساءلة تشير إلى مسؤولية كافة الأفراد ممن أعطوا الصلاحيات حول أفعالهم أمام الجهات الرقابية الداخلية والخارجية وفقًا للصلاحيات

المتاحة لهم، والشفافية تشير إلى إفصاح المصارف الإسلامية عن المعلومات المرتبطة بالعمليات الداخلية والخارجية بكل وضوح ودون محاولة إخفائها، على أن تكون في الوقت الذي يتطلب ذلك.

المبدأ الثاني: حق المساهمين ووظائف أصحاب حقوق الملكية:

تهدف أفكار الحاكمية المؤسسية في حماية حقوق المساهمين إلى العمل على تقدم وتنمية وتطوير العلاقات بين الأفراد من أصحاب رؤوس الأموال الأساسيين، والمساهمين في المؤسسات عن طريق الاعتراف في أنه من حقوق المساهمين المشاركة في اختيار أعضاء الإدارة وفقًا للانتخابات، والاعتراف بأن ذلك من حقوق المساهمين في انتخاب الأشخاص الذين يعتقدون أنهم ملائمين ومناسبين في تمثيل المصالح الحالية والمستقبلية لهم وللمؤسسة، فالمدراء مسؤولون أمام أصحاب المصلحة والمستثمرين، ويتم الاهتمام في تقييم أدائهم والأداء المصرفي للمؤسسة (Lau, Lu & Liang, 2016).

كما وتشمل الحاكمية حق المساهمين عن طريق مطالبة أعضاء مجلس الإدارة بترشيح أنفسهم للإدارة سنويًا. كما أن المستثمرين وأصحاب المصالح يتأكدون من أن المدراء الذين لا يحصلون على نسبة عالية من الأصوات أثناء الانتخابات أنه عليهم الاستقالة من مناصبهم، كما تراعي الإدارة قبول استقالتهم المقدمة لهم، أو تقديم المبررات المكتوبة في حال أن الوقت غير مناسب لقبول استقالتهم، وفي حال لم يكن هناك أي توضيح محدد من قبل مجلس الإدارة فينبغي عدم السماح لمن فشل في الانتخابات من المديرين البقاء في أماكنهم الإدارية في المجلس(Band, & Bain, 2016).

كما أن هذا المبدأ من مبادئ الحاكمية المؤسسية والذي يهتم بحقوق المساهمين والأمور المطلوبة من أصحاب الملكيات يعد من أهم المبادئ في الحاكمية، إذ أنه يعد كوسيلة في تعزيز المساءلة المقدمة لمجلس الإدارة باعتبار أنه ينبغي تمتع المساهمين ممن يمتلكون حصة ذات أهمية في المؤسسة، والذين يمتلكونها من مدة زمنية طويلة، يكون لديهم القدرة على ترشيح أعضاء مجلس الإدارة للظهور في اجتماعات المساهمين (Band & Bain, 2016).

أما أهم الأسباب في تغييب الحاكمية المؤسسية أمام حق المساهمين يتمثل في إمكانية تقليل محاولات مكافحة الاستحواذ المتبناة من قبل المؤسسات، ومساءلة المجلس الإداري، كما يمكن منع المساهمين من تحقيق أكبر قيمة لما يمتلكونه من أسهم، ففي حال قيام مجلس الإدارة تبني هذه الأنواع من التدابير، ينبغي على الأعضاء أن يقوموا بالإيضاح للمساهمين أسباب تدني هذه التدابير في المصلحة العامة الطويلة المدى للمؤسسة، مما يعزز من مساءلة المجلس الإداري أمام المساهمين، كما ويجب على أعضاء المجلس الإداري أن تشجع المؤسسات في الإفصاح عن المعلومات اللازمة حول الممارسات الإدارية، وأعمال المجلس الإداري (Davies, 2016).

ومما سبق ترى الدراسة أن هذا المبدأ يشير إلى تمكن الأفراد أو الجماعات أو المؤسسات من أصحاب المصالح، ممن لديهم المصلحة بصورة مباشرة أو غير مباشرة مع المصارف، والتي يمكن لها التأثير في الإجراءات المتبعة في المصرف، وما يضعه من أهداف بغية تحقيقها.

المبدأ الثالث: معاملة المساهمين بالتساوي:

يهتم هذا المبدأ بالمعاملة المتساوية والمنصفة بين المساهمين، باعتبارها من أهم الأساسات القوية للحاكمية المؤسسية، وأنها من أكثر المبادئ حساسية، فالإنصاف في المعاملة يشير إلى الوضع الذي يجب أن يحصل فيه المساهمون على القدر ذاته من حجم الفوائد وما يلحق بهم من منفعة كمقابل عن امتلاكهم للأسهم في المؤسسة، وفي الولايات المتحدة الأمريكية يعد هذا المبدأ محمياً من خلال القوانين الخاصة بالمؤسسات من عام 2006 (Rodriguez-Fernandez, 2016).

وبالرغم من ذلك إلا أن هناك بعضًا من المؤسسات تتجه إلى عقد اتفاقية مع المساهمين، بحيث تكون أكثر ضمانًا وحماية من خلال شموليتها وفاعليتها، وفي هذا الصدد تراعي المؤسسات ان تكون هناك العدالة في المعاملة بين جميع أصحاب المصالح، والتي تشمل الموظفين والمسؤولين الحكوميين والمجتمعات وأن لا تقتصر فقط على المساهمين، وباتباع المؤسسة لمبدأ العدالة بصورة أكبر وأكثر شمولية تكون قد اتجهت نحو التغلب على العديد من الضغوطات المختلفة من الأطراف الخارجية، أو من الأطراف الداخلية من أصحاب السلطة والنفوذ والمصلحة (Klettner, Clarke & Boersma, 2014).

وبالإضافة إلى العدالة والإنصاف بين المساهمين وأصحاب المصالح، فإن مبادئ الحاكمية تحمي حقوق جميع الأفراد المساهمين، كما أنها تمتد أيضًا لتغطي حقوق جميع المساهمين الأجانب والمساهمين من الأقليات، كما وتحتاج العدالة من المؤسسة أن توفر فرصة أمام المساهمين ليتمكنوا من خلالها التعبير عن الشكاوى، ومساعدتهم في معالجة القضايا المتعلقة بانتهاك حقوقهم، وتقديم الضمانات بأن لهم الحق في الحصول على المعلومات المالية الدقيقة في الأوقات المناسبة عن الأشخاص العاملين في مجلس الإدارة (السناوي ودراغمة وجرار، 2015).

ومما سبق تتجه الدراسة إلى أن هذا المبدأ يشير إلى تمتع جميع الأفراد المتعاملين مع المصرف سواء من الأفراد الداخليين أم الخارجيين بجميع الحقوق دون وجود أي تمييزات بينهم، إذ يمكن لجميع الأفراد الحصول على المعلومات بالتساوي والعدالة في ذلك.

كما تعد العدالة والمساواة من الحقوق المهمة بالنسبة للمساهمين، فالقيمة الكلية للمؤسسات تتبع عن طريق فتح فرص عمل جديدة أمام المواطنين، وكذلك التأكد من الإجراءات التي تقوم بها المؤسسة، وسلامة ما تسير عليه من عمليات ومهمات بصورة سليمة (Hong & Minor, 2016).

المبدأ الرابع: أدوار أصحاب المصلحة:

يسعى هذا المبدأ للإشارة إلى حق مشاركة المساهمين فيما يتعلق بالتغييرات الضرورية للمؤسسة من قرارات، وأن يكونوا مطلعين على ذلك بصورة كافية مشمولة التعديلات على الأنظمة الأساسية وبنود التأسيس للمؤسسة، وما يماثل المؤسسة من مستندات حاكمة، وإصدار التراخيص للأسهم الإضافية، وأي معاملة غير عادية، مثل: نقل كافة الأصول أو أجزاء منها، والتي تؤدي في الحقيقة إلى بيع المؤسسة، كما يتم فتح المجال أمام أصحاب المصلحة في المشاركة بكفاءة وفاعلية والتصويت في الاجتماعات العامة التي يعقدها المساهمين، كما يتم تنبيههم بالقواعد لا سيما أساسيات التصويت

التي تحكم الاجتماعات العامة للمساهمين، وتزويدهم بالمعلومات الشاملة والوافية في الوقت المناسب بشأن التاريخ والموقع، وجداول أعمال الاجتماعات، والمعلومات الكافية التي تتعلق بالقضايا والأمور التي سيتم مناقشتها في الاجتماع الذي تم تحديده بالوقت والمكان والتاريخ (Sharvani, 2011).

وفي هذا الجانب تتاح الفرصة للمساهمين في طرح أسئلة على المجلس الإداري، وبما يضمن طرح الأسئلة المتعلقة بإجراءات التدقيق الخارجية السنوية، وترتيب البنود ضمن جداول أعمال الاجتماعات، وتقديم المقترحات المناسبة، دون تغافل القيود المسموحة، وهذا الأمر تحققه الحاكمية المؤسسية (Rajavuori, 2015) .

المبدأ الخامس: الشفافية والإفصاح:

لتطبيق مبدأ الحاكمية القائمة على الرشد؛ يتم إبلاغ أصحاب المصالح بالأنشطة المؤسسية، وما تنوي مستقبليًا القيام به، وما يحتمل أن تنطوي عليه من مخاطر في أعمالها والاستراتيجيات المتبعة في ذلك، ومبدأ الشفافية يعد واحدًا من العناصر الأساسية للحاكمية المؤسسية، وتعني انفتاح المؤسسة واستعدادها في تقديم المعلومات المحددة والواضحة للمساهمين، وغيرهم من أصحاب المصلحة، إذ تعبر الشفافية عن الانفتاح والرغبة في الإفصاح عن الأرقام الحقيقية للأداء المالي للمؤسسات,Berger, Imbierowicz & Rauch, 2016)).

ومن جهة أخرى يتم الكشف عن المسائل المادية المرتبطة بأداء المؤسسات وأنشطتها بشكل دقيق، وفي الوقت المناسب، للتأكد من أن جميع المستثمرين يمتلكون المعلومات الواضحة والواقعية التي تعكس بشكل دقيق أوضاع المؤسسة المالية والاجتماعية والبيئية. إضافة إلى أن المؤسسات تقوم بتوضيح الأدوار والمسؤوليات التي تقع على عاتق مجلس الإدارة، والإعلان عنها من أجل تزويد المساهمين بمستويات المساءلة، فالشفافية تشير إلى قدرة أصحاب المصالح بالثقة في أداء المؤسسات وعملياتها وقدرتها على اتخاذ القرارات (Jain & Jamali, 2016).

المبدأ السادس: مسؤولية مجلس الإدارة

إن المسؤوليات التي تقع على عاتق مجلس الإدارة ضمن الإطار المفاهيمي لمفهوم الحاكمية المؤسسية يقوم على أفكار تمنح مجلس الإدارة السلطة في التصرف بالنيابة عن المؤسسة، مما يدفع مجلس الإدارة بقبول المسؤولية بشكل كامل عن الصلاحيات المتاحة، وما يمارسها من سلطات. كما أن مجلس الإدارة يكون المسؤول الأول في الإشراف على إدارة الأعمال والشؤون المؤسسية، وتعيين المدير التنفيذي، ومراقبًا لأداء المؤسسة، وخلال ذلك تشير جميع الممارسات والقرارات والأنشطة الصادرة عن مجلس الإدارة إلى مصالح المؤسسة، ومصالح الأفراد المساهمين فيها (Cuomo, 2016).

كما أن مصطلحي المسؤولية والمسائلة متداخلان بدرجة كبيرة، إذ ينبغي أن يكون مجلس الإدارة محاسبًا أمام المساهمين حول الكيفية التي أقامت بها المؤسسة المسؤوليات التي تقع على عاتقها (Aras, 2017).

ومما سبق ترى الدراسة أن مبدأ المسؤولية يعكس التزام المصارف بجميع القوانين والأنظمة أثناء تعامله مع الآخرين من الأطراف الخارجية والداخلية، مما يعني تحمل المصارف الإسلامية النتائج المنبثقة عن مدى التزامه، وسلامة قراراته، والعمليات المتبعة على الصعيدين الإيجابي والسلبي.

المبحث الثاني: الحاكمية المؤسسية المصرفية وعلاقتها بالامتثال

ويتكون هذا المبحث من مطلبين، وهما:

- ماهية امتثال الصيرفة الإسلامية.
- العلاقة بين الحاكمية المؤسسية المصرفية والامتثال.

وذلك كما يلي:

المطلب الأول: ماهية امتثال الصيرفة الإسلامية

تعد الحوكمة والامتثال من أهم الأسس التي تمكن الإدارة العليا في المؤسسات على تحقيق الأهداف المالية والاستراتيجية، إذ يشير الامتثال المصرفي إلى التأكد من التزام المصارف الإسلامية بكافة القوانين والأنظمة والسياسات المنبثقة عن الهيئات الرقابية، الداخلية والخارجية للمصرف، والالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية ورفع التقارير المتعلقة بذلك إلى مجلس الإدارة، مع أهمية الالتزام والتقيد بالإفصاح والشفافية، كما أنه ليس من حقوق أي فرد في مجلس الإدارة أو من أعضاء هيئة الرقابة الشرعية والمراجعين الشرعيين، الكشف عن المعلومات الداخلية التي تؤثر على أسعار الأسهم في السوق والقيام بالتداول في أسهم المصرف وفقًا للمعلومات الداخلية.

وتشمل التقارير السنوية للمصارف الكشف الكلي المتعلق بالجوانب التنظيمية والإدارية ذات الصلة في التزام جميع السياسات المرتبطة بالتزام الأفراد بالأحكام الشرعية، ومبادئ الدين الإسلامي، ويتم تقديم صورة شمولية عن مدى التزام المصارف بتطبيق ذلك، وبيان أسباب عدم الالتزام في التطبيق إذا حصل ذلك (منصور، 2017).

كما أنه من واجبات هيئة الإدارة التنفيذية العليا توفير الآليات المتعلقة بالرقابة كالتدقيق الداخلي، والمراقبة الداخلية، والامتثال، وإدارة المخاطر، من أجل التأكد من تنفيذ هذه التوجيهات والقرارات، باستخدام الأساليب المنهجية والفعالة (الربيعي، 2011).

في حين تتكون إدارة المخاطر من الأساليب التي يتم عن طريقها تحديد وتحليل الإدارة العليا في المؤسسات لما تواجهه من مخاطر سلبية أثناء القيام بالعمليات التشغيلية، وتحديد الطرق المناسبة للاستجابة وقت الحاجة إلى ذلك، من أجل تقليص هذه المخاطر، إذ تعتمد الاستجابة للمخاطر على الخطورة المتوقعة، والتي تشمل السيطرة الكلية للمخاطر، وقبولها، وتجنبها، أو نقلها إلى جهة ثالثة (Jamal, 2009).

كما أن المؤسسات تقوم بإدارة مجموعة كبيرة من المخاطر التكنولوجية والمالية والمتعلقة بأمن وحماية المعلومات، إذ ينبغي القول إن المخاطر القانونية، والمخاطر المتعلقة بالامتثال من أهم تلك المخاطر. والامتثال للقواعد مثل المواصفات والقوانين يصف الأهداف التي تسعى المؤسسات إلى تحقيقها من أجل ضمان جودتها وتقدمها

وتنافسها مع غيرها، وخضوعها بصورة صحيحة لتطبيق القوانين، مع مراعاة العقود والاستراتيجيات والسياسات العامة في تلك المؤسسة، كما ويشمل الامتثال تقييم أية مخاطر وتكاليف محتملة في حال الامتثال أو عدم الامتثال، وترتيب الأمور وفقًا لأهميتها، والبدء في اتخاذ الإجراءات اللازمة للامتثال، والإجراءات اللازمة للتصحيح والتصويب (حسن، 2017).

المطلب الثاني: العلاقة بين الحاكمية المؤسسية المصرفية والامتثال

إن القيام بتطبيق الحاكمية المؤسسية، والامتثال يناسب المؤسسات الكبيرة، مثل: الشركات القابضة التي تعمل على إدارة الشركات التابعة والخاضعة للأنظمة والقوانين المتنوعة وفقًا للمنطقة التي تطبق فيها أنشطتها، من أجل التأكد من أن الشركات التابعة تنسجم فيما بينها من أجل تحقيق الأهداف الواردة في الاستراتيجيات والسياسات وإجراءات المؤسسة الأصلية، مع مراعاة الأنظمة والقوانين المنصوص عليها في تلك المنطقة أو البلد، ومن فوائدها إلغاء التكرارات بين المؤسسات التابعة لها، وضمان فاعليتها بكفاءة أعلى، في حين تتمثل مساوئه في ارتفاع تكاليفه والحاجة إلى الوقت الطويل في تنفيذه ومتابعته (مطاي، 2017)، وذلك بما ينسجم مع القدرة في تحملها للمخاطر أثناء تقيدها بمجموعة الأنظمة والقوانين والمبادئ الأخلاقية بشكل صحيح، والتي تتضمن العمليات والعناصر البشرية والأنظمة (منصور، 2017).

كما وبين الربيعي وراضي (2011) أنه تعمل الحاكمية المؤسسية وإدارة المخاطر والامتثال على اتباع متطلبات العمل الآتيه:

- الإدارة السياسية: وتشمل إدارة السياسات وربطها مع القوانين والأنظمة والمخاطر.
- إدارة المخاطر: وتعني إدارة المخاطر الاستباقية عن طريق تحسين اعتماد المؤسسات على التنبيه الأوتوماتيكي، وأقل حد ممكن من مؤشرات المخاطر الأساسية.
- الامتثال: وتعني توجيه الأنشطة المتعلقة بالمخاطر في دعم المنهجية الشاملة والمتكاملة.

كما وتوجد في الأسواق المالية مجموعة جهات قائمة على توريد الأدوات التقنية المتعلقة بالحاكمية المؤسسية، وإدارة المخاطر، والامتثال، وتصنف هذه الأدوات كما يلي:

- أولًا: الأفراد موردي أدوات الحاكمية المؤسسية وإدارة المخاطر والامتثال التي تقوم على البرمجيات التخطيطية لموارد المؤسسة المتعلقة بالمراقبة الدائمة للأدوات الرقابية، إذ تهتم الشركات المتقدمة في مجال برمجيات التخطيط لموارد المؤسسات بالتقنية المتعلقة بالمراقبة الدائمة لأدوات الرقابة، ومن أمثلتها: قواعد الدخول إلى الأنظمة والتعديلات، الإجراءات المتعلقة بمراقبة البيانات والمعاملات، والذي يحتاج القدر الكبير من التكامل بصورة فعالة مع التقنيات الأساسية لبرمجيات التخطيط في موارد المؤسسات (حسن، 2017).

- ثانيًا: الأفراد موردي أدوات الحاكمية المؤسسية وإدارة المخاطر والامتثال والتي لا تقوم على التخطيط لموارد المؤسسات، إذ تعطي الشركة المتقدمة في هذا الأمر البرمجيات التي تركز على مجالات إدارة المخاطر والسياسة والامتثال، وكذلك إدارة التدقيق باعتبارها من أجزاء التقنية المتعلقة بالحاكمية والامتثال وإدارة المخاطر (حسن، 2017).

ويرى الباحث أن العلاقة بين الحاكمية المؤسسية المصرفية والامتثال تتمثل في أن الحوكمة منهج الإدارة العليا في المؤسسات التي تقوم عن طريقه كبار المدراء التنفيذيين بمراقبة المؤسسات بأكملها وتوجيهها، من خلال استخدام معلومات وتقارير صادرة من الإدارة، بعد أن يتم التحقق من مدى الدقة والصحة والوقت المناسب لها، من أجل اتخاذ قرارات وإجراءات واستراتيجيات هامة بما يتناسب مع سياسة المؤسسة العامة، وضمن سلسلة من الإجراءات المقررة في هذه السياسات، والقيام بتوجيه التعليمات لمراكز التشغيل الأمامية، مع ضرورة التأكد من صحة ودقة التقارير.

كما أن الحاكمية المؤسسية والامتثال يعد منهجًا متكاملًا وشاملًا على مستوى المؤسسات للتأكد من تحقيق هذه المؤسسات للأهداف الاستراتيجية والمالية الواردة في سياسات المؤسسات وإجراءاتها العامة.

الخاتمة

النتائج والتوصيات

يمكن بيان أهم ما انتهى إليه البحث من نتائج وما توصل إليه من توصيات بالنقاط الآتية:

أولاً: النتائج:

تعد حوكمة المصارف الإسلامية ضرورة حتمية، والتطبيق الجيد لمبادئها ومعاييرها يحقِّق الشفافية والمصداقية مع عملائها .

تختلف المصارف التقليدية عن المصارف الإسلامية في توافر الحوكمة الشرعية في المصارف الإسلامية التي تساعدها على مراقبة جميع المعاملات التي تتم داخلها؛ وبالتالي يضمن صحة عملياتها المصرفية .

إن تطبيق الحوكمة في المصارف الإسلامية يعد أمراً ضرورياً لإيجاد نظام رقابي محكم وموحد يمكن أن يسهم في تحسين أداء المصرف الإسلامي.

ثانيًا: التوصيات

- تسهيل حصول المساهمين على المعلومات المتعلقة بالمصرف الإسلامي بصفة دورية ومنتظمة وبسهولة.
- إجراء المزيد من الدراسات فيما يتعلق بالحاكمية المؤسسية في دولة الأردن وخصوصًا فيما يتعلق بالامتثال المصرفي.

المراجع:

المراجع باللغة العربية

1. ابن منظور، أبو الفضل جمال الدين المصري (1990). لسان العرب. بيروت: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع.
2. أبو حجيلة، عماد وحمدان، علام (2011). أثر الحوكمة المؤسسية على إدارة الأرباح. المؤتمر الثاني للعلوم المالية والمحاسبية حول مدى مساهمة العلوم المالية والمحاسبية في التعامل مع الأزمات المالية العالمية، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة إربد، الأردن.
3. أبو غزالة، طلال (2006). دليل حوكمة الشركات، المجتمع العربي للمحاسبين القانونيين، عمان.
4. بلال، محمد (2005). دور الرقابة على جودة المراجعة في تحقيق أهداف حوكمة الشركات، المؤتمر الخامس لحوكمة الشركات وابعادها المحاسبية والادارية والاقتصادية، الجزء الأول، جامعة الاسكندرية، كلية التجارة.
5. بن إدريس، عدنان (2007). حوكمة الشركات ودور مجلس الإدارة. إتحاد المصارف العربية، بيروت، لبنان.
6. البنوك (2007). دليل الحاكمية المؤسسية (التحكم المؤسسي) للبنوك في الأردن، مجلد 26 ، عدد6.
7. بوقريط، إيمان (2015). مدى تطبيق مبادئ الحوكمة المؤسسية في البنوك الجزائرية وفقًا لمبادئ لجنة بازل للرقابة المصرفية-دراسة حالة عينة من الوكالات البنكية بأم البواقي (BNA, BEA, BADR)، مذكرة مكملة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي.
8. الجوهري، إسماعيل بن حماد (1997)، الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، ط4، دار العلم للملايين، بيروت، لبنان، ج5، 1901-1902.
9. حسن، عباس فؤاد عباس (2017). الحاكمية المؤسسية والامتثال. مجلة الدراسات المالية والمصرفية، 25(3): 6-10.
10. الحنيطي، هناء (2018). مدى تطبيق أدوات الحوكمة المؤسسية في المصارف الإسلامية: دراسة حالة. (المجلة الإدارة والقيادة الإسلامية، 3 (1).
11. خضر، مجد (2017). الحاكمية المؤسسية في القطاع المصرفي. مجلة الدراسات المالية والمصرفية، 25 (3): 25-26.
12. دياب، رنا مصطفى (2014). واقع تطبيق معايير الحوكمة المؤسسية في المصارف الإسلامية في فلسطين (دراسة تطبيقية على المصارف الاسلامية العاملة في قطاع غزة)، برنامج الدراسات العليا المشترك بين أكاديمية الإدارة والسياسة وجامعة الأقصى-برنامج القيادة والاطارة.

13. الربيعي، حاكم وراضي، محمد (2011). حوكمة البنوك وأثرها فى الأداء والمخاطرة، ط1، عمان، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع.

14. زريقات، زياد والغرايبة، محمد ولارا، محمد (2016). تكاليف الوكالة والحاكمية المؤسسية: دليل من الشركات الصناعية الأردنية المدرجة في بورصة عمان للأوراق المالية. المجلة الأردنية في إدارة الأعمال، 2(12): 307-329.

15. سعيد، صفاء (2005). دور المنهج الإسلامي في زيادة فاعلية حوكمة الشركات، ورقة عمل، مقدمة إلى المؤتمر الخامس حول حوكمة الشركات، الإسكندرية، مصر.

16. السناوي، عبد الرؤوف ودراغمة، زهران محمد علي وجرار، صهيب توفيق (2015). مدى توافر مقومات الحاكمية المؤسسية المتعلقة بتدقيق الحسابات وإدارة الشركات-دراسة ميدانية من واقع الشركات المساهمة العامة في فلسطين، المجلة الأردنية في إدارة الأعمال، 11(2): 411-441.

17. الصياد، محمد (2007). نبذة عن حوكمة الشركات وملخص عن القواعد التنفيذية للحوكمة الصادرة عن الهيئة العامة لسوق المال، ورقة عمل، مقدمة إلى الهيئة العامة لسوق المال، مصر.

18. عبادة، إبراهيم وجرادات، محمود (2018). مدى استجابة البنوك الإسلامية الأردنية لتعليمات الحاكمية المؤسسية الصادرة عن البنك المركزي. المجلة العالمية للتسويق الإسلامي، 7 (2): 125-150.

19. علام، بهاء الدين سمير (2009)، أثر الآليات الداخلية لحوكمة الشركات على الأداء المالي للشركات المصرية، مركز المديرين المصري، القاهرة.

20. علي، أسامة عبد المنعم السيد (2009). الحاكمية المؤسسية مفوهمها وأهدافها ومقوماتها ومشاكلها والتطورات الدولية الخاصة بها، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، السنة السابعة، 23(2): 14.

21. علي، سامي نجدي وآخرون (2017)، إطار مقترح لمبادئ الحوكمة من منظور إسلامي في تحسين عمل المراجع الداخلية في البنوك الإسلامية، المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية، مجلد8، جامعة قناة السويس، مصر.

22. عواد، عدنان طارق (2019)، أثر مبادئ الحاكمية المؤسسية على جودة التقارير المالية في المصارف التجارية العراقية، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة آل البيت، الأردن.

23. غادر، محمد ياسين (2012). محددات الحوكمة ومعاييرها، المؤتمر العلمي الدولي، عولمة الإدارة في عصر المعرفة، جامعة الجنان، طرابلس، لبنان.

24. فلفلي، الزهرة (2016). حوكمة المصارف الإسلامية بين المعايير الدولية وهيئات الرقابة الشرعية، جامعة عمار ثليجي بالأغواط، 16(1): 9-23.

25. القطاونة، أيمن سليمان (2011). مدى توافر أبعاد خصائص الحاكمية المؤسسية وأثرها في دافعية العمل في البنوك التجارية العاملة في الأردن، دراسات، العلوم الإدارية، 38(1): 81-102.

26. الكساسبة، هديل أمجد (2019). أثر حوكمة الشركات في تقليص فجوة التوقعات في بيئة التدقيق الأردنية: دراسة تحليلية لمكاتب التدقيق في الأردن، رسالة ماجستير، كلية الدراسات العليا-جامعة مؤتة، الأردن، ص10.

27. الكيلاني، عبد الرحمن وأبو العز، علي (2017). حوكمة هيئات الرقابة الشرعية في المؤسسات المالية الإسلامية، مجلة الشريعة والدراسات الاسلامية، مجلد 32، عدد 109، جامعة الكويت، الكويت.

28. محمود، هشام (2019)، الآليات الداخلية لحوكمة الشركات ودورها في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية: دراسة حالة شركة البدائل للأنشطة المتعددة، رسالة ماجستير، كلية الدراسات العليا-جامعة النيلين، السودان.

29. مطاي، عبد القادر (2017). مدى تفعيل الحاكمية المؤسسية والامتثال في المصارف الاسلامية: حالة مجموعة مصرف البركة. مجلة الدراسات المالية والمصرفية، 25(3): 34-40.

30. مطير، رأفت حسين. آليات تدعيم دور المراجعة الخارجية في حوكمة الشركات، على الموقع: http://site.iugaza.edu.

31. منصور، آدم (2017). الحاكمية المؤسسية والامتثال. مجلة الدراسات المالية والامتثال، المجلد 25 العدد 3..

32. موقع مؤسسة التمويل الدولية (2018). https://www.ifc.org/، تم الاطلاع عليه بتاريخ: 2022/6/27.

33. ميخائيل، أشرف حنا (2005). تدقيق الحسابات في إطار منظومة حوكمة الشركات، بحوث وأوراق عمل المؤتمر العربي الأول حول التدقيق الداخلي في إطار حوكمة الشركات، القاهرة، ص ص 83-85.

References:

1. Alamgir, M. (٢٠٠٧). Corporate Governance: A Risk Perspective, paper presented to: Corporate Governance and Reform: Paving the Way to Financial Stability and Development, a conference organized by the Egyptian Banking Institute, Cairo, pp 7-8.

2. ALL, (2002). The Institute of Internal Auditor, Standards for the professional practice framework of internal Auditing, 2130, www.theiia.erg.

3. Aras, G. (2016). A Handbook of corporate governance and social responsibility. CRC Press.

4. Band, D. & Bain, N. (2016). Winning ways through corporate governance. Springer.

5. Berger, A., Imbierowicz, B. & Rauch, C. (2016). The roles of corporate governance in bank failures during the recent financial crisis. Journal of Money, Credit and Banking, 48(4), 729-770.

6. Bottomley, S. (2016). The constitutional corporation: Rethinking corporate governance. Routledge.

7. Cuomo, F. (2016). Corporate governance codes: A review and research agenda. Corporate governance: an international review, 24(3), 222-241.

8. Davies, A. (2016). Best practice in corporate governance: Building reputation and sustainable success. Rout ledge.

9. Elobeid, Dirar Elmah, Corporate Governance: An Islamic Perspective. IBID, pp. 1-30.

10. Filatotchev, I., & Nakajima, C. (2014). Corporate governance, responsible managerial behavior and corporate social responsibility: organizational efficiency versus organizational legitimacy?. Academy of Management Perspectives, 28(3), 289-306.

11. Hong, B. & Minor, D. (2016). Corporate governance and executive compensation for corporate social responsibility. Journal of Business Ethics, 136(1), 199-213.

12. IFAC (2015). Secretariat of Basel Committee on Banking Supervision Bank for International Settlements, Basel, Switzerland.

13. IFAC, (2006). International Good Practice guidance, Evaluating and improving governance in organization.

14. IFC, (2011). IFC Family business governance handbook International Good Practice guidance, Evaluating and improving governance in organization.

15. Jain, T. & Jamali, D. (2016). Looking inside the black box: the effect of corporate governance on corporate social responsibility. Corporate governance: An International Review, 24(3), 253-273.

16. Klettner, A., Clarke, T. & Boersma, M. (2014). The governance of corporate sustainability: Empirical insights into the development, leadership and implementation of responsible business strategy. Journal of Business Ethics, 122(1), 145-165.

17. Misuraca, G. & Viscusi, G. (2015). Shaping public sector innovation theory: an interpretative framework for ICT-enabled governance innovation. Electronic Commerce Research, 15(3), 303-322.

18. Rajavuori, M. (2015). How Should States Own? Heinisch v. Germany and the Emergence of Human Rights-Sensitive Stste Ownership Function. European Journal of International Law, 26(3), 727-747.

19. Rodriguez-Fernandez, m. (2016). Social responsibility and financial performance: The role of good corporate governance. BRQ Business Research Quarterly, 19(2), 137-151.

20. Sharvani, B. (2011). OECD Principles on shareholder Rights: (Summary of the Principle II and III of OECD Principles of corporate governance). Indian Journal Of corporate governance, 4(2), 52-59.